

لجان التدقيق كأحد متطلبات إرساء نظام الحوكمة ومكافحة الفساد في الشركات

د. شريقي عمر - جامعة سطيف 1 -

cherigui_omar@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر لجان التدقيق أحد الآليات المهمة في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل الشركات، وذلك باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في تطبيق حوكمة الشركات، هذه الأخيرة التي تهدف أساسا إلى توفير الإجراءات اللازمة لضمان سير عمل الشركات على وجه أفضل وحماية أموال المساهمين ومختلف الأطراف أصحاب المصلحة. وتهدف هذه الورقة إلى إبراز دور لجان التدقيق في إرساء نظام حوكمة فعال يسمح بمكافحة الفساد الإداري والمالي داخل الشركات

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، حوكمة الشركات، الفساد الإداري والمالي.

Résumé :

Les comités d'audit sont considérés l'un des mécanismes importants dans la lutte contre la corruption administrative et financière au sein des sociétés. Cette dernière qui est pour objet d'offrir les procédures nécessaires pour garantir le bon fonctionnement des sociétés et sauvegarder les fonds des actionnaires et les différentes parties prenantes.

Ce papier a pour objet de révéler le rôle des comités d'audit dans le placement d'un système de gouvernance efficace permet la lutte contre la corruption administrative et financière au sein des sociétés.

Mots clés : comités d'audit, gouvernance des sociétés, la corruption administrative et financière.

مقدمة:

إن الانهيارات المالية التي عاشها ويعيشها العالم الغربي في السنوات الأخيرة والتي نتجت بسبب فشل بعض الشركات بالتقيد بالقوانين والأنظمة وأساليب الضبط لعملياتها خاصة نظام الرقابة الداخلية نتيجة ضعف أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية أو تواطؤها مع الإدارة، وقد كان لهذه الانهيارات آثارا سلبية على الاقتصاد المحلي والدولي، كما كان لها آثارا سلبية على الهيآت الإدارية بهذه الشركات وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تحميلهم مباشرة المسؤولية على فشل مؤسستهم.

وقد كان لانهيار شركة إنرون الأمريكية كبرى شركات الطاقة في العالم وشركات أخرى تأثيرا كبيرا على مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث ارتبط ذلك الانهيار بفقدان الكثير من الأخلاقيات من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ومكتب التدقيق المشهور "أرثر أندرسون"، وهو ما يُصنّف في خاتمة الفساد المالي والإداري، حيث أنه على إثر هذه الفضيحة صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002 قانون ساربنس أوكسلي « Sarbanes-Oxley Act » الذي وُصف بأنه أكبر التشريعات أهمية وتأثيرا في حوكمة الشركات والإفصاح المالي وممارسة مهنة التدقيق منذ قانون تداول الأوراق المالية الذي صدر في ثلاثينيات القرن الماضي.

وقد أعطى هذا القانون أهمية كبيرة للجنة التدقيق كأحد المتطلبات الرئيسية لتطبيق نظام حوكمة فعال بالشركات وإعطائها استقلالية وصلاحيات أكبر في الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي. وما سبق، يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه لجان التدقيق كأحد

المتطلبات الرئيسية لتحقيق الحوكمة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات؟ أهمية وأهداف البحث:

تتبع أهمية بحثنا هذا من تزايد الإهتمام بموضوع الحوكمة من قبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية والاهتمام بكيفية تطبيقها في الشركات من أجل حماية المساهمين والأطراف ذات المصلحة، حيث تعتبر لجنة المراجعة السبيل الأكثر فعالية لإرساء نظام حوكمة يسمح بمكافحة الفساد الإداري والمالي داخل الشركات. ويهدف بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ومحدداتها وأسباب ودوافع انتشارها وأهدافها.
- تسليط الضوء على مفهوم لجان التدقيق ومهامها وعلاقتها بنظام حوكمة الشركات.
- إبراز دور لجان التدقيق في إرساء نظام حوكمة الشركات ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

محاوِر البحث:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه والإجابة على إشكالية بحثنا، سوف نتناول المحاور التالية:

أولاً: حوكمة الشركات: مفهومها، دوافع انتشارها، محدداتها، معاييرها ومقوماتها.

ثانياً: لجان التدقيق: مفهومها، نشأتها، مهامها وتشكيلتها.

ثالثاً: دور لجان التدقيق في تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد في الشركات

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

أولاً: حوكمة الشركات: مفهومها، دوافع انتشارها، محدداتها، معاييرها ومقوماتها

1-1. مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الاختيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله.

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "Corporate governance"، أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".¹

وقد عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الحوكمة على أنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمدبرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة".²

كما تعرف حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، ومجلس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة".³

أما الجمع العربي للمحاسبين القانونيين فقد عرّف الحوكمة على أنها: "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي وضمن تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول".⁴

ومن خلال هذه التعاريف، يتبين لنا أن الحوكمة هي نظام يُقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات داخلها وضمن حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة وبعدها.

كما يتبين لنا كذلك أن حوكمة الشركات تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، المدبرين، المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغها ورقابة الأداء على ذلك.

وبشكل أكثر تحديداً يقدم مفهوم حوكمة الشركات إجابات لعدة تساؤلات من أهمها:

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

- كيف يضمن المستثمرون إلا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟
- كيف يتأكد المستثمرون من أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟
- كيف يتمكن المستثمرون من رقابة الإدارة بشكل فعال؟

1-2. أسباب ودوافع انتشار مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

إن ظهور مفهوم الحوكمة وتزايد الإهتمام به لدى مجتمع الأعمال في الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية يرجع للعديد من الدوافع والأسباب، ولعل أهمها سلسلة الأحداث والانحيازات المذهلة لمنشآت الأعمال التي عرفها الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض Savings and Loan Banks في الولايات المتحدة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات. وقد كانت للفضائح والأزمات المالية الكبرى والانحيازات المؤسسية في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي من الأسباب الرئيسية التي أتت بموضوعات حوكمة الشركات إلى مركز الصدارة في الدول النامية، والأسواق الصاعدة والاقتصادات الانتقالية.⁵

وقد كانت كل هذه الأحداث تصوّر أن نقص حوكمة الشركات يؤدي إلى تمكين من يعملون في داخل الشركة - من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين العموميين - من نهب الشركات أو الخزائن العامة على حساب المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح (العاملين، الدائنين، الموردين، البنوك ... إلخ). وفي الاقتصاد العالمي السائد في هذه الأيام، فإن الأمر الأكثر احتمالاً هو ازدياد معاناة الشركات والدول ذات النظم الضعيفة للحوكمة من الآثار الخطيرة لذلك.

ولقد لخصت العديد من الدراسات أهم الأسباب والدوافع التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم حوكمة الشركات في الدوافع التالية:⁶

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
3. إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
4. مراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلون في الجمعية العامة للشركة.
5. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
6. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
7. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

8. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

وبالتأكيد على الجانب المحاسبي والرقابي باعتبارهما صلب عملية حوكمة الشركات، فإن أهمية الحوكمة تتجسد في الآتي⁷:

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
- تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية .
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- ويلاحظ مما سبق، أن مفهوم حوكمة الشركات يركز على موضوع الرقابة على الشركات وتصرفات القائمين عليها وتحديد مسؤولياتهم، ويؤكد على أهمية مشاركة الأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين والموظفين والدائنين وغيرهم، كما تركز حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية التي تنشرها الشركات والتي تعتمد عليها أطراف مختلفة في اتخاذ قرارات الاستثمار.

1-3. خصائص حوكمة الشركات

تشمل حوكمة الشركات الخصائص الموالية⁸:

✓ **الانضباط:** والذي يتحقق من خلال:

- بيانات واضحة للجمهور.
- وجود الحافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر أعلى للسهم.
- الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح.
- التقدير السليم لحقوق الملكية.
- التقدير السليم لتكلفة رأس المال.
- استخدام الديون في مشروعات هادفة.
- إقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي.

✓ **الشفافية:** والتي تتحقق من خلال:

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
 - نشر التقرير السنوي في موعده.
 - نشر التقارير المالية البنينة في الوقت المناسب.
 - عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.
 - الإفصاح العادل عن النتائج الحتمية.
 - تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
 - تطبيق معايير التدقيق الدولية.
 - الإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة.
 - توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا.
 - تحديث المعلومات على شبكة الإنترنت.
- ✓ **الاستقلال:** والذي يتحقق من خلال:
- المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
 - وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.
 - وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
 - وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
 - وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
 - وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالشركة.
 - عدم وجود ممثلين لبنوك أو لكبار الدائنين في مجلس الإدارة.
- ✓ **المحاسبة عن المسؤولية:** والتي تتحقق من خلال:
- عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.
 - وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين.
 - وجود أجاناب في مجلس الإدارة.
 - الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة.
 - قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالمراجعة الفعالة.
 - وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.
 - وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.
- ✓ **المساءلة:** وتتحقق من خلال:
- ممارسة العمل بعناية ومسئولية والترفع عن المصالح الشخصية.
 - التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم.

- التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا.
- وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة.
- شفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ **العدالة:** والتي تتحقق من خلال:
 - المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية.
 - حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة.
 - سهولة طرق الإدلاء بالأصوات.
 - إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين.
 - إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين.
 - المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.
 - حماية حقوق المساهمين.
 - إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم.
 - المشاركة في تعيين المديرين وأيضاً في اتخاذ القرارات.

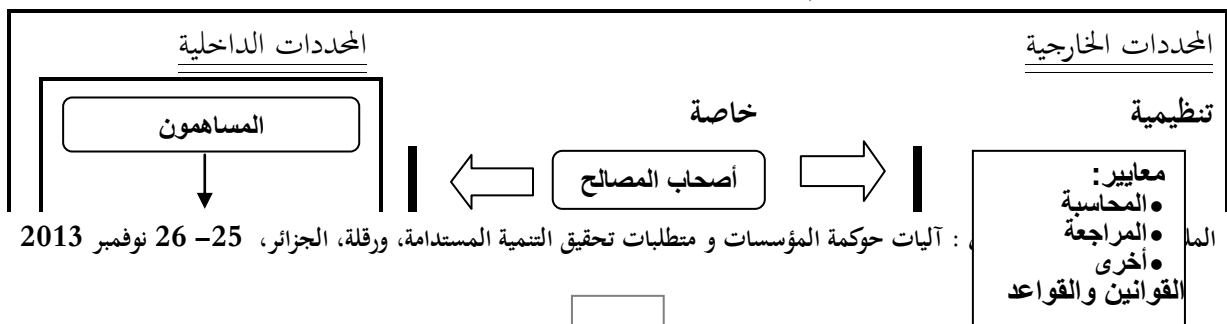
✓ **الوعي الاجتماعي:** ويتحقق من خلال:

- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي.
- عدم تشغيل الأحداث الأطفال دون سن العمل.
- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.
- وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية للمؤسسة

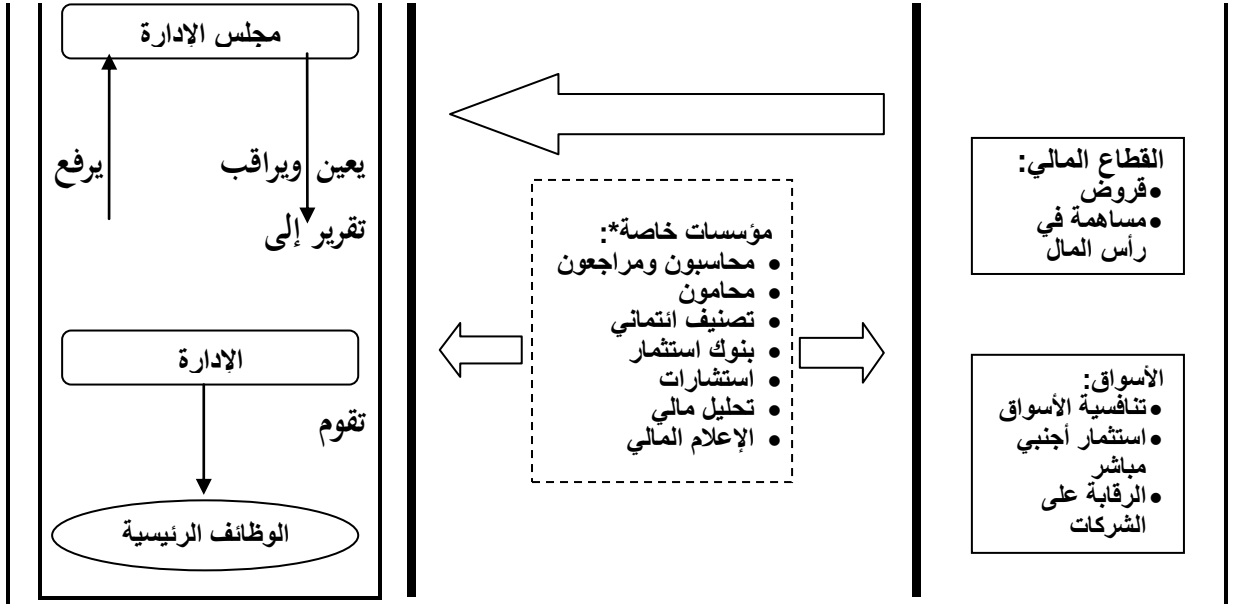
1-4. محددات الحوكمة

إن التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على مجموعتين من المحددات وهي: محددات داخلية ومحددات خارجية، ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة.



آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013



* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المصدر: محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار الدولي، يونيو 2007. مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc>

أ- المحددات الداخلية:

تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف.⁹

ب- المحددات الخارجية:

- تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:
- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
 - كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
 - درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
 - كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة. وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.¹⁰

1-5. معايير الحوكمة

إن الاهتمام المتزايد بالحوكمة جعل المؤسسات الفاعلة في هذا الميدان توضع لها معايير من أجل التطبيق السليم، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها. فقد توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 إلى وضع خمسة معايير تخص حوكمة الشركات بصفة عامة، وقد أدخلت عليها تعديلات سنة 2004 حيث أصبحت ستة معايير ونلخصها فيما يلي:¹¹

- ضمان وجود أساس لنظام فعال لحوكمة الشركات: ويتضمن هذا المعيار أن يساهم نظام حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقييم المسؤوليات مع الهيآت المتخصصة: الإشراف، التنظيم، التنفيذ والرقابة.
- حفظ حقوق جميع المساهمين.
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
- الإفصاح والشفافية: ويشمل الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراجع الحسابات في الشركة، ويتم الإفصاح عن المعلومات بكل شفافية وبطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب.
- مسؤوليات مجلس إدارة الشركة: ويشمل هذا المعيار هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة والسندات والموردين والعملاء... الخ، ويشمل هذا المعيار احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

1-6. مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن تطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، ونلخصها في الآتي:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
- وجود لجان أساسية - منها لجنة التدقيق - تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

يلاحظ أنه من بين المقومات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، وجود لجنة للتدقيق تسهر على ذلك داخل الشركة، وتتميز هذه اللجنة بعدة خصائص مقارنة بباقي الهيئات الموجودة في الشركة، كما تلعب دوراً مهماً جداً في إرساء نظام الحوكمة الذي يعمل على ترشيد الإدارة بما يسمح بمحاربة الفساد الإداري والمالي، وسوف نبين ذلك من خلال العنصرين المواليين.

ثانياً: لجان التدقيق: مفهومها، نشأتها ومهامها.

تتضمن مبادئ الإدارة الراشدة على ضرورة خلق لجنة على مستوى مجلس إدارة المؤسسة تسمى بلجنة التدقيق. وهذه اللجنة تتكون من عدد محدود من أعضاء مجلس الإدارة شريطة أن يكون هؤلاء الأعضاء مستقلون عن الملكية والإدارة أي أنهم لا يمثلون المساهمين ولا يمثلون العمال. كما يشترط في هؤلاء الأعضاء حيازتهم للخبرة والكفاءة في المجالات المالية والمحاسبية.

2-1. مفهوم لجان التدقيق

← تعريف لجنة التدقيق:

عرّف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة التدقيق على أنها: " تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية"¹².

← تشكيلة لجان التدقيق:

تشكل لجنة التدقيق من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل إلى خمسة أعضاء بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبيّن بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. ونشير إلى أنه يمكن أن يختلف عدد أعضاء لجان التدقيق باختلاف الدول والتوجهات والأغراض الخاصة لكل دولة، بالإضافة إلى طبيعة وحجم نشاط المؤسسة، ويجب أن تجهز لجنة التدقيق بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها، حيث يتضمن هذا التجهيز عملية الاختيار والتدريب وتنمية المهارات والسماح بالحصول على المعلومات اللازمة، وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات تحديد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي تطبق على كل عضو لجنة مراجعة.

2-2. نشأة لجان التدقيق

إن نشأة لجان التدقيق على مستوى الشركات له علاقة كبيرة بحالات الإفلاس والانهيارات التي عرفتتها الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى موضوع التلاعب في إدارة الأرباح من خلال القيام بعمليات الغش والتلاعب في الحسابات من أجل التأثير على نتائج الأعمال، مما أدى بمطالبة المساهمين

والمستثمرين بتقارير مالية غير مضللة، بالإضافة إلى رغبة مجالس إدارة الشركات في تنفيذ سياسات الشركة في ظل رقابة فعالة.

ويشير Brikett أن مصطلح لجان التدقيق بدأ في الظهور منذ ثلاثينات القرن الماضي عندما شجعت بورصة الأوراق المالية SEC وكذلك بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) على إنشاء لجان تدقيق بعد انهيار شركة (Mckesson and Robbins)، وقد تكون الولايات المتحدة من أوائل الدول التي بادرت بإنشاء لجان التدقيق وذلك من خلال إصدار هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام 1972 قرارا يقضي بتكوين لجان التدقيق في الشركات المساهمة لحماية المساهمين والمستثمرين. أما في المملكة المتحدة فقد أوصت لجنة كاد بوري (cadbury) في تقريرها لسنة 1992 بتكوين لجان تدقيق في الشركات المساهمة خلال السنتين القادمتين. أما في كندا، فإن حالات الإنهيار والإفلاس التي عرفتتها العديد من الشركات، وخاصة انهيار بنكين من أكبر البنوك الكندية وهما (Northland bank) و (Canadian commercial bank)، مما دعا معهد المحاسبين القانونيين (CICA) إلى تكوين لجنة ماكدونالد لتبحث في سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية والتي قدمت تقريرها سنة 1988، والذي أكد على أهمية تكوين لجان التدقيق لتقوية بيئة الرقابة داخل الشركات.¹³

ويتضح مما سبق أن تكوين لجان التدقيق كان نتيجة لحالات الإفلاس والانهيارات التي عرفتتها الشركات والبنوك، حيث دعت الحاجة لحماية المساهمين والمستثمرين بإصدار الهيآت المختصة لقرارات أو تقارير تؤكد على ضرورة تكوين لجان التدقيق على مستوى الشركات لتقوية الرقابة وبالتالي الوصول إلى تقارير مالية غير مضللة بالإضافة إلى ترشيد قرارات الإدارة ومحاربة كل ماله علاقة بالفساد الإداري والمالي.

2-3. مهام لجان التدقيق

ليس هناك معيارا محددًا لمهام لجنة التدقيق في المؤسسات، ولكن لكي تقوم هذه اللجنة بأفضل الممارسات من منظور الحوكمة، فإنه يكون لها دورا على العديد من المستويات التي نلخصها فيما يلي¹⁴:

◀ بالنسبة للتدقيق الخارجي: يتمثل دورها في:

- النظر في تعيين المدقق الخارجي وفي تحديد أتعابه ومدى الاحتفاظ به.
- النظر في خطط التدقيق الخارجي وبرامج العمل خلال الدورة المالية ونهاية العام.
- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ومعالجة كل الأمور التي تمس باستقلاله.

◀ بالنسبة للقوائم المالية: يكون للجنة التدقيق دورا هاما فيما يخص القوائم المالية قبل المصادقة عليها في

- الجمعية العامة وكذلك تقرير المدقق الخارجي الخاص بها، وذلك بالقيام بما يلي:
- مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وضممان موافقة مجلس الإدارة عليها.
- النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة من طرف الشركة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها.

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

- تقدير مدى احتواء التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمون.
- التقرير عن الأحداث الطارئة أو الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

◀ **بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية:** يمثل نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية كبيرة في التحكم في أنشطة المؤسسة وفعاليتها بما يحقق أهداف المؤسسة والتحكم في مخاطرها، ولذلك فإن لجنة التدقيق تقوم بالمهام التالية:

- التشاور مع المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحصول على رأيهما بخصوص كفاية نظام الرقابة الداخلية مع مراجعة التصحيحات الجوهرية التي يقدمها المدقق ومدى استجابة الإدارة لذلك.
- الحصول على التقارير الخاصة بأي خروج أو إخلال بنظام الرقابة الداخلية ويؤثر على القوائم المالية.
- تقييم مدى فعالية التدقيق الداخلي بالشركة.

◀ **بالنسبة لإدارة المخاطر:** من مهام لجنة التدقيق أن تضمن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالشركة، وأن هذا النظام يدعم أوجه الرقابة، كما يجب أن تضمن أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار.

◀ **المرونة والتوافق الدائم:** تسهر لجنة التدقيق على المرونة والتوافق الدائم في الشركة من حيث:

- الإشراف على النظم والإجراءات الموجودة بالشركة لضمان أنها قادرة على منع واكتشاف والرد على ادعاءات الغش.
- مراجعة دليل السلوك الأخلاقي وتلقي تقرير ملخص عن كل خروج عنه، وتقييم أية إجراءات خاصة به.

◀ **التحقيق الخاص:** قد تطلب لجنة التدقيق من المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي أو من خبراء خارجيين أو من المسؤول عن الاتساق مع القوانين والأنظمة واللوائح بالشركة، القيام بتحقيق خاص بشأن مشاكل حساسة قد تقع في نطاقها، وأن هذه التحقيقات قد تكون في مجالات غير معتادة.

ثالثاً: دور لجان التدقيق في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في الشركات

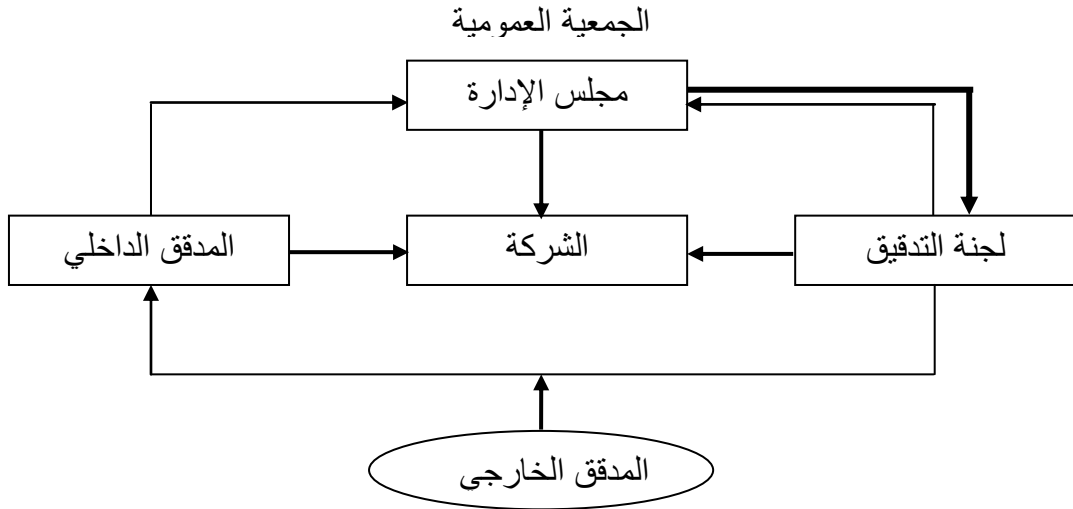
إن تطبيق حوكمة الشركات كأحد وسائل محاربة الفساد داخل الشركات يتطلب مجموعة من الآليات، ومن أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين. وتعتبر لجنة التدقيق المكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين هي الأداة التي تسمح بتحقيق ذلك، وذلك من خلال علاقتها بالآليات والوسائل التي يتم من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث يأتي في مقدمة هذه الآليات مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

3-1. لجنة التدقيق وعلاقتها بأطراف حوكمة الشركات

لقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث على أهمية العلاقة بين لجنة التدقيق والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة، حيث تعمل لجنة التدقيق كحلقة وصل بين هذه الأطراف الثلاثة والتي تعتبر أطرافاً رئيسية في نظام حوكمة الشركات.

وقد أشار Millstein سنة 1999 إلى أن هناك اتفاقاً كاملاً على أن أفضل ممارسة لمفهوم الرقابة على الشركات ينصب على دور لجنة التدقيق لكونها محور الارتكاز في تطوير التقارير المالية، وهذا ما أكدته Dezoort سنة 1997 عندما أشار إلى أنه من ضمن آليات الرقابة على الشركات، أن لجنة التدقيق تقوم بدور مراقبة الإدارة، المدقق الخارجي وكذلك المدقق الداخلي ضمن جهودها لحماية مصالح المساهمين¹⁵. وفيما يلي شكل يوضح لنا هذه العلاقة:

الشكل رقم (02): علاقة لجنة التدقيق بالأجهزة الرقابية بالشركة.



المصدر: عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، م 22، ع 1، ص 197.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين ثلاثة أجهزة رئيسية في الشركة ولها دور رئيسي في إرساء نظام الحوكمة ومكافحة الفساد بالشركات وهي: مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

◀ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً في حوكمة الشركات، فهو مسؤول عن الإشراف عن العمليات التي تقوم بها الشركة بتقديم القيادة والتوجيه الاستراتيجي ومراقبة الإدارة، وتمثل مهام مجلس الإدارة في الآتي¹⁶:

- وضع (أو على الأقل الموافقة على) أهداف الشركة وإستراتيجيتها.

الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013

- التواصل مع أصحاب المصالح الخارجيين.
 - تحديد المسؤوليات ومساءلة الإدارة.
 - وضع مؤشرات أداء رئيسية للإشراف ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي.
 - تحديد أهداف واضحة للإشراف ومراقبة تقدم الشركة.
 - النظر في خطط التوسع والمشروعات الكبرى للشركة.
 - النظر في كافة السياسات المحاسبية والبيانات المالية.
 - النظر في المعاملات المالية الكبرى (زيادة رأس المال والاقتراض...).
 - وضع المبادئ التوجيهية بشأن الاتصالات الخارجية
 - ضمان إنجاز الشركة لالتزاماتها المالية بشكل يتسم بالفاعلية والشفافية.
- إن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يقتضي ضرورة قيام مجالس الإدارة بخلق مجموعة من اللجان حيث تتكون كل لجنة من بعض أعضاء مجلس الإدارة، ومن أهم اللجان التي تسمح بتحقيق الحوكمة ثلاثة وهي: لجنة التوظيف أو التعيين ولجنة الأجور ولجنة التدقيق، كما يمكن خلق لجان أخرى مثل لجنة الإستراتيجية ولجنة النزاهة ولجنة المخاطر ولجنة التنمية المستدامة.
- ولقيام هذه اللجان بالدور المنوط بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ومكافحة الفساد، فإنه لا بد من تحقيق ما يلي:
- يجب أن يعكس عدد اللجان وحجمها وأنواعها احتياجات الشركة.
 - يجب أن يحدد دور ونطاق عمل اللجان بوضوح، ويراجع من قبل المجلس على أساس منتظم، ويعتبر نشر موثيق اللجنة وتحديد المسؤوليات والحقوق للجان من الممارسات الأفضل.
 - السماح للجان بالوصول إلى مصادر المعلومات دون المرور بإدارة الشركة. وعلى سبيل المثال، تعد لجنة التدقيق في الغالب الكيان الرسمي الذي يتعامل مع المدققين الخارجيين للشركة.
 - يجب أن تستفيد لجان المجلس من المديرين غير التنفيذيين المستقلين، حيث يمكنهم في الغالب تقديم أكثر النصائح موضوعية.

← لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

تكمن العلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي في إسناد مهمة تقييم نشاط وظيفة التدقيق الداخلي من طرف لجنة التدقيق، ويكون ذلك عن طريق ما يلي¹⁷:

1. الاهتمام بالكفاءات الموجودة داخل المؤسسة المشرفة على وظيفة التدقيق الداخلي

2. الاهتمام بفعالية التدقيق الداخلي وبقدرته على تحقيق أهدافه وذلك من خلال دراسته:

- قدرة الوظيفة على التخطيط لنشاطاتها

- قدرة الوظيفة على تنفيذ الخطة

3. نوعية أو جودة تقارير التدقيق المعتمدة للمديرية العامة

4. القدرة على تقديم الحلول والاقترحات المناسبة

5. التنظيم المعمول به والمتعلق بتسيير نشاط التدقيق الداخلي مثل:

- وجود ميثاق للتدقيق الداخلي

- توفر عنصر الاستقلالية فيما يخص علاقة التدقيق بباقي الوظائف.

- وجود نظام للتوثيق يسمح بتوفير الحجج والبراهين اللازمة والخاصة بالاستنتاجات التي توصل

إليها التدقيق

وتظهر العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق، أنه من خلال هذه الأخيرة يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي، كما أنه من مهام لجنة التدقيق المشاركة في المساءلة الإدارية لإدارة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا وذلك باعتماد وتوظيف وفصل المشرفين على إدارة وظيفة التدقيق الداخلي وبعتماد جداول عمل هذه الإدارة وكذلك خططها التوظيفية وموازنة مصروفاتها ومراجعة أداء المدققين الداخليين بالمشاركة في الإدارة العليا.¹⁸

وتظهر أهمية قيام لجنة التدقيق بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي في كون ذلك سيزيد من استقلالية إدارة هذه الوظيفة، وكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي وقلت العلاقة مع الإدارة العليا كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير.

ويتضح كذلك أن التدقيق الداخلي يشكل عنصراً أساسياً في أعمال لجنة التدقيق المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المسؤول أساساً عن سلامة تطبيق مبادئ الحوكمة، ولذلك يجب أن يتفهم المدققين الداخليين مبادئ الحوكمة ودورهم الأساسي حيال ضمان الالتزام بها وذلك بتأهيلهم المناسب علمياً وعملياً لذلك.

← لجنة التدقيق والمدقق الخارجي

إن مهمة المدقق الخارجي هو إبداء رأي في محاييد حول مدى صحة وانتظامية القوائم المالية ومدى تعبيرها الصادق عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج نشاطها، حيث يعمل المدقق الخارجي بصفته وكيلاً عن المساهمين على رقابة أعمال الإدارة وبصفة خاصة مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول عن القوائم المالية، ويستمد المدقق الخارجي قوته في المؤسسة من الاستقلالية المطلقة وعدم تبعيته لأي جهة إدارية، وهو ما يزيد من ثقة الأطراف أصحاب المصلحة في تقريره حول القوائم المالية.

ولكن إختيار شركة إنرون الأمريكية كبرى شركات الطاقة في العالم سنة 2001، كشف أن مكتب التدقيق "أرثر أندرسون" الذي كان مكلفا بالتدقيق الخارجي للشركة، كان في نفس الوقت يقدم خدمات استشارية للشركة، حيث تقاضى مبلغ 25 مليون دولار لقيامه بمراجعة حسابات الشركة سنة 2002، وتقاضى مبلغ 27 مليون دولار عن خدمات استشارية قدمها للشركة في نفس السنة، ويعتبر هذا الأمر دليلا على عدم الاستقلال والحياد، ودليل على تواطئه مع إدارة الشركة نتيجة لجمعه بين هاتين المهمتين بالإضافة إلى قيامه بنشاط التدقيق الداخلي للشركة، وتعتبر هذه الأمور ساهمت بشكل كبير في عدم قدرة مكتب "أرثر أندرسون" الإدلاء برأي صادق وعادل عن القوائم المالية لشركة إنرون نتيجة لتواطئه في فساد مالي وإداري مع مسيريهما، وذلك من خلال التلاعب في الحسابات والتخلص من العديد من وثائق الشركة، حيث تم تضخيم الأرباح في السنة التي سبقت انهارها حوالي مليار دولار.¹⁹

وقد كان من آثار هذا الإنحيار خروج مكتب التدقيق "أرثر أندرسون" الذي كان مصنفا ضمن الخمس مكاتب تدقيق العملاقة في العالم من النشاط بعد أن ثبتت إدانته في فساد مالي وإداري مع كبار المسؤولين والمسيرين في شركة إنرون.

ونتيجة لذلك، فقد أقر قانون سوكس (Sarbanes-Oxley Act) لعام 2002 عدم الجمع بين مهمة تدقيق الحسابات وتقديم خدمات استشارية لنفس الشركة، وجعل للجنة التدقيق أهمية كبيرة في عملية الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي والتنسيق مع المدققين الخارجيين. وتعد فضيحة شركة إنرون تذكيرا هاما لطبيعة العلاقة المهمة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولجنة التدقيق، حيث يحتاج المدققون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمدققين الخارجيين رفع تقاريرهم إلى لجنة التدقيق بكل ما يواجههم بدلا من رفعها للإدارة.

3-2. دور لجان التدقيق في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في البيانات المالية وغير المالية

إن عمليات الغش والتلاعب في القوائم المالية للشركات تهدف إلى حصول الإدارة العليا على مكافآت وتعويضات إضافية غير حقيقية بإثبات تحقيق الهدف من الخطط الموضوعة بالشركة على عكس الحقيقة وهذا ما ينطوي تحت التندليس المالي والمحاسبي، لذا فإن تطوير وتطبيق الأساليب الحديثة المرتبطة بحوكمة الشركات واحترام القوانين والأعراف المحاسبية والمالية والإدارية يستوجب الشفافية والإفصاح عن مؤشرات الأداء للشركات والمتمثلة في تنفيذ مؤشرات السوق وتطبيقها وكيفية استخدام الموارد المحددة والتكامل مع المنافسين وكذلك مؤشرات التشغيل الداخلية.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي هو جوهر النظرية المحاسبية، حيث يقضي بضرورة أن تفسح القوائم المالية الختامية عن السياسات والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وشاملة وواضحة بهدف تمكين أصحاب المصالح من حسن اتخاذ القرارات. ويجدر ملاحظة أن إعداد التقارير المالية الشفافة يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير

المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، بل يعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من نظام جيد لحوكمة الشركات.

ويمكن تلخيص دور لجان التدقيق في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في النقاط التالية²⁰:

1. مناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق الداخلي في الأمور التالية (قبل إعداد التقرير السنوي):
 - القوائم المالية التي تم تدقيقها.
 - تحليل الإدارة للأوضاع والنتائج المالية.
 2. مناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق الداخلي في الأمور التالية (قبل إعداد التقارير القطاعية- الربع سنوية):
 - القوائم المالية القطاعية.
 - تحليل الإدارة للأوضاع والنتائج المالية.
 3. مناقشة الإدارة والمدقق الخارجي بأية مستجدات هامة تؤثر على التقارير والبيانات المالية مثل التغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية، كفاية نظام الرقابة الداخلية.
 4. مناقشة ومراجعة تقارير المدقق حول:
 - السياسات والتطبيقات المحاسبية التي يتوجب تطبيقها.
 - المعالجات البديلة المسموح بها وفقاً للمبادئ المحاسبية والمعالجة التي يوصي بها المدقق.
 - أية أمور خلافية جوهرية بين المدقق والإدارة حول الأمور العالقة .
 5. مناقشة الإدارة حول المخاطر المالية الرئيسية والخطوات المتخذة من قبلها للرقابة والسيطرة على هذه المخاطر (تتضمن مناقشة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة).
 6. مناقشة المدقق حول أية أمور أو مصاعب أو قيود على عمله أثناء قيامه بأداء مهمته وكذلك صعوبات حصوله على المستندات اللازمة.
 7. مراجعة ومناقشة تقارير الإدارة (المدير العام والمدير المالي) حول نقاط الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية وأية عمليات غش مرتبطة به.
 8. دورها في مراقبة مدى الالتزام:
 - الحصول على تأكيدات بعدم وجود أية حالات إخلال في القوانين.
 - مراقبة مدى التقيد بسياسات الشركة ونظامها الداخلي.
 - مناقشة الإدارة والمدقق حول التقارير التي يجب تقديمها للجهات الرقابية والحكومية.
 - مناقشة الدائرة القانونية بأية قضايا قانونية مرفوعة ضد الشركة ولها أثر جوهري على البيانات المالية ونتائج الأعمال واستمرارية الشركة أو على مدى التزامها.
- ويمكن القول في الأخير، أن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية يعتبران أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة من الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013

التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وبمثالان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الدور الذي تقوم به لجان التدقيق باعتبارها أحد ركائز نظام الحوكمة في الشركات.

الخاتمة:

إن الأزمات المالية التي عرفتتها العديد من الاقتصاديات والإنهيارات التي عرفتتها شركات عالمية كبرى على غرار إنرون وورلدكوم، كانت السبيل إلى طرح العديد من التساؤلات حول ممارسات أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والمحاسبين، مما استدعى إلى ظهور نظام ومعايير تشترط وجود مواصفات ومؤهلات محاسبية ومالية إلى جانب التمتع بالاستقلالية لأعضاء مجالس الإدارة، مع إيجاد لجان مستقلة عن الإدارة تتولى رقابة تصرفات الإدارة وتعمل على ترشيح المدققين الداخليين والخارجيين والإشراف على تعيينهم من أجل ضمان استقلاليتهم وتفادي الوقوع في التواطؤات بينهم وبين الإدارة واستفحال الفساد داخل الشركة.

وقد استهدف بحثنا هذا تحليل ومناقشة هذا النظام الجديد المتمثل في حوكمة الشركات الذي يعد في غابة الأهمية، وقد استحوذ على اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والممارسين والمنظمات المهنية والسلطات العمومية في مختلف الدول خاصة في السنوات الأخيرة، مع التركيز على لجان التدقيق التي تعد أحد أهم الآليات لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات ومحاربة الفساد. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- إن حوكمة الشركات تهدف إلى وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية، فهناك اتفاق بين الباحثين الممارسين حول محددات ومعايير تقييم أسلوب حوكمة الشركات، حيث يحمل مجموعة من القواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تحكم الإدارة في عملها.
- تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية مما يساعد على توفير بيئة لجلب الاستثمارات ومحاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات.
- إن مبادئ حوكمة الشركات تعتبر نقاط مرجعية لصانعي السياسات عند إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية للحوكمة في الشركات، وبالتالي فإن تطبيقها يعتبر اهتمام متزايد بالنسبة لقرارات الاستثمار.
- إن إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، ويحث أيضا على نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، مما يعمل على التقريب بين مصالح الشركات والأفراد والمجتمع.
- الشفافية والفساد وجهان متناقضان لعملة واحدة وبالتالي لا بد من بذل الجهود الكافية للقضاء على الفساد، حيث تعتبر الشفافية المصل المضاد للفساد، حيث تلعب لجنة التدقيق دورا أساسيا في إرساء

- شفافية أكبر على كل ما يدور داخل الشركة سواء فيما يخص المعاملات الإدارية أو المعاملات المالية مما يقطع الطريق أمام الفساد الإداري والمالي داخل الشركة.
- يجب تفعيل استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية لتحقيق درجة أكبر من الشفافية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي في إطار المساءلة.
 - إن نظام الرقابة الداخلية ولجان التدقيق داخل الشركات تلعب دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب حوكمة الشركات من خلال دراسة المخاطر والقيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والإشراف على العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وتحقيق الاستقلالية لهما للوصول إلى الشفافية والإفصاح الكامل بالقوائم المالية من خلال جودة الأداء المهني.
- وفي الأخير، يمكن القول أن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية يعتبران أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ومحاربة الفساد بنوعيه الإداري والمالي، وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال أحد الآليات الأساسية في نظام الحوكمة وهي لجنة التدقيق.

الهوامش:

- ¹ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها. بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007. مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>
 - ² دهمش نعيم، إسحق أبو زر عفاف، تحسين وتطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك. مجلة البنوك في الأردن، العدد 10، المجلد 22، ديسمبر 2003، ص 27.
 - ³ جون د. سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات - الدليل السابع، مؤسسة التمويل الدولية، فيفري 2009، ص 09.
 - ⁴ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، العدد 53، فيفري 2004. متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.ascasociety.org>
 - ⁵ د. كاترين ل. كوشتا هلبلينج، د. جون د. سوليفان، تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مارس 2002، ص 02.
 - ⁶ عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة "الاقتصاد والإدارة"، جامعة الملك عبد العزيز، م 22، ع 1، 2008، ص 184، 185.
 - ⁷ أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، أيام 24، 25 و 26 سبتمبر 2005، ص 83.
 - ⁸ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في الشركات، مصر، دار الجامعية، 2005، ص 02.
- 03.
- ⁹ Fawzi.s, Assessment of corporate governance in Egypt. working paper n° 82, Egypt, the Egyptian center of economic studies, April 2003, p 4.
- ¹⁰ Ibid, p3,4.
- ¹¹ محمد حسن يوسف، مرجع سابق.
- ¹² جورج دانيال غالي، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، دار الجامعية، مصر، 2001، ص 76.
- ¹³ عوض بن سلامة الرحيلي، مرجع سابق، ص 194، 195.
- ¹⁴ أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص ص: 10-14.
- الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013

- ¹⁵ عوض بن سلامة الرحيلي، مرجع سابق، ص 196.
- ¹⁶ مركز المشروعات الدولية الخاصة، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، فبراير/شباط 2011، ص 58.
- ¹⁷ KPMG, guide de l'administrateur, Nouvelles Editions fiduciaires, 1995, p. 64.
- ¹⁸ د. اسماعيل إبراهيم جمعة - الرقابة والمراجعة الداخلية - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية 1996
- ¹⁹ إحسان صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: إختيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلة "الإقتصاد والإدارة"، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 22 ، العدد 1، 2008، ص ص: 262-264.
- ²⁰ أ.د. نعيم دهمش، لجان التدقيق: نشأتها، مهامها، مسؤولياتها ودورها في تعزيز الإفصاح، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://infotechaccountants.com/forums/content.php/241> (تم الإطلاع عليه يوم 2011/10/12).